المأزق الأمني المتعدد الأبعاد

أ/ مرابط رابع

ملخص:

تدخل هذه الورقة ضمن الدراسات الأمنية سواء على المستوى الدولي أو الداخلي للدولة. تتناول الورقة المحاور الآتية:

1- تعريف المأزق الأمني.

2- ظهور وأسباب المأزق الأمني الدولي.

3- المأزق الأمني الداخلي.

4- المأزق الأمني المجتمعي.

الكلمات المفتاحية: المأزق- الأمن- الدولي- الفوضى- الأسلحة- انهيار.

Abstract: This study deals with security issues particularly interstate security, intrastate and societal security dilemma. It also examines the anarchy of international system, disintegration of states and identity of ethnic groups.

مقدمة:

تعتبر مسألة المأزق الأمني الدولي من المواضيع الهامة التي حظيت بالدراسة أثناء الحرب الباردة، وبعد انهيار المعسكر الشرقي ظهرت دراسات حول المأزق الأمني الداخلي نتيجة ظهور الفوضى، وانهيار الحكومة المركزية والحروب العرقية.

وتتطرق الدراسة إلى الهوية التي تعتبر لب المأزق الأمني المجتمعي. تحاول هذه الورقة الإجابة على الأسئلة الآتية: ما هو مفهوم المأزق الأمني الدولي الداخلي والمجتمعي؟ ما هو دور الفوضى وانهيار الدولة ؟هل هناك تشابه أو اختلاف بين المأزق الأمني الدولي والداخلي والاجتماعي؟

يعتبر مصطلح المأزق الأمني Security Dilemma من أهم المفاهيم في حقل العلاقات الدولية وخاصة المدرسة الواقعية والواقعية الجديدة .ويعتبر جون هرتز (John Herz) أول من استعمله سنة 1950 واتبعه البريطاني هربرت باترفيلد (Herbert Butterfield) الذي أشار إلى المأزق الأمني واعتبره مأساة، ويشابه الحالة الطبيعية عند طوماس هوبز. وقام العديد من الباحثين بتقديم تفسيرات مختلفة للمأزق الأمني مثل روبرت جيرفيس (Robert Jervis) وباري بوزان (Barry Buzan) وستيوارت كوفمان (Stuart Kauffman).

أصبح مفهوم المأزق الأمني الميزة الأساسية للحوار بين التيار الهجومي

والدفاعي للواقعية، وعلى الرغم من انبثاق هذا المفهوم من طرف المدرسة الواقعية، لكنه يستخدم أيضا من طرف المدرسة البنائية.

كان المأزق الأمني في القرن 19، حسب آلان كولينس (Alan Collins)عبارة عن منافسة استعمارية بين الدول الأوربية حول السلطة، النفوذ والأقاليم[1]. وظهر أيضا في أدبيات الدراسات الأمنية النقدية مثل النزاعات العرقية في يوغسلافيا.وفي الوقت الراهن هناك عدة تفسيرات في العلاقات الدولية للمأزق الأمني مثل المأزق الأمني البنيوي، المأزق الأمني الامبريالي، المأزق الأمني العميق، المأزق الأمني الإدراكي والمأزق الأمني المعقد[2]. إن هذا التعدد في التفسيرات يدل على أهمية هذا الحقل في الدراسات الأمنية في العلاقات الدولية.

يمكن تصنيف المأزق الأمني إلى:

1- المأزق الأمني الدولي.

2- المأزق الأمني الداخلي أي داخل الدولة. وأول من استعمل هذا المصطلح هو باري بوزان الذي قام بتطبيقه على النزاع العرقي في يوغسلافيا.

ليس الغرض من هذه الدراسة التطرق إلى مختلف التعريفات لمصطلح الأمن، وعموما فالأمن من جانبه الموضوعي هو غياب تهديد اتجاه القيم المكتسبة، وأما الجانب الذاتي للأمن فهو يعني غياب الخوف[3].

يقصد بالمأزق الأمني وجود تهديد اتجاه القيم المكتسبة واقترانها بالمخاوف والمشاعر والشك ضد الآخر، يولد الشعور باللأمن فقدان الطمأنينة حتى وإن كانت نوايا الطرف الآخر حسنة يبقى خوف دائم يؤدي إلى مأساة يصعب التغلب والتخلص منه[4].

قبل التطرق إلى مفهوم المأزق الأمني، لا بد من الإشارة إلى النموذج الردعي والنموذج اللولبي أو الحلزوني. يكمن الفرق بين النموذج الردعي واللولبي في النوايا الشريرة للخصم (Malign Intention)، فمن خلال ردع الخصم يمكن لصناع القرار حماية أمن دولهم، ويصبح الحل الجوهري للتعامل مع الخصم، لأن علامة الضعف قد يستغلها الطرف الآخر. وفيما يتعلق بالنموذج اللولبي يقود صناع القرار دولهم في بيئة فوضوية على المستوى الدولي، مما يدفع الدولة إلى اتخاذ إجراءات لأغراض دفاعية، لكن تعتبرها الدولة الأخرى هجومية وتهدد أمنها. وحسب جون هرتز يعتبر هذا الوضع مأساويا للمأزق الأمني لأن هناك خوفا متبادلا.[5]

يقصد بالمأزق الأمني وجود فوضى في المجتمع الدولي، مما يجبر الدولة على حماية نفسها من أي اعتداء خارجي، واتخاذ إجراءات لتقوية قدراتها العسكرية، وتصبح مصدر تهديد للآخرين الذين يقومون بدورهم

بزيادة التسلح مما ينقص من أمن الدول السابقة[6].

أولا: ظهور وأسباب المأزق الأمني الدولي:

إن أي إجراء تتخذه الدولة لتعزيز أمنها ينتج عنه رد فعل مماثل من طرف دولة أخرى، التي تعتقد بأنه تهديد لأمنها. وتظهر المعضلة الأمنية في الحالات التالية:

1- لا يمكن التمييز بين القوات الدفاعية والهجومية.

2- تتفوق القوات الهجومية على الدفاعية، وقد تختار الدولة الهجوم إذا أرادت أن تبقى على قيد الحياة مما يزيد من احتمال الحرب الوقائية.7 وحسب ويلر وبوث (Weeler and Booth) يمكن تقسيم المأزق الأمني إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى هي التفسير: يحدث المأزق الأمني عندما تقرر الدولة الاستعداد والمناورة العسكرية التي يمكن تفسيرها، هل هي لأغراض دفاعية، أي تعزيز أمنها أو لأغراض هجومية؟ يمكن تفسير تلك الإجراءات على أساس أنها تهديد لأمن الدول الأخرى. إن زيادة أمن الدولة يتم عادة عن طريق التسلح . ومن ناحية أخرى، يمكن أن تستخدم الأسلحة لأغراض دفاعية أو هجومية ونفس الشيء ينطبق على المناورات والاستعدادات العسكرية[8].

المرحلة الثانية هي الاستجابة: أي الرد على الاستعداد العسكري الذي اتخذته الدولة أو الدول الأخرى، ويرجع ذلك إلى:

1- غياب الثقة المتبادلة بين الأطراف وطغيان النوايا السيئة بين الدول.

2- الفوضى التي تميز النظام الدولي.

3- تحقيق أمن الدولة يتم على حساب الدول الأخرى.

4- زيادة النفقات العسكرية وسباق التسلح على المستوى الدولي.

وحسب هرتز وبترفيلد يتصاعد المأزق الأمني من خلال التفاعلات الداخلية الثلاثة :

1- العنف الفطري أو المتأصل لدى الإنسان والتدمير المحتمل للقدرات العسكرية.

2- طبيعة الفوضى في النظام الدولي.

3- السياسة الذاتية والمصلحة للدول.

وانطلاقا من هذه التفاعلات يختبر الواقعيون الحالات الثلاثة التي تحدث من خلالها المأزق الأمني، ويميزون بين نوعين من المأزق الأمني الدولي.

الصنف الأول:

النظام المستمال للمأزق الأمني، هذا النوع مستوحى من النظرة الأرثوذكسية للمأزق الأمني الذي يركز على الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي وانعدام الثقة بين صناع القرار ومن ثم الشعور بالخوف والشك في نوايا الطرف الآخر ويركز هذا النوع على

ما هي طبيعة نوايا الخصم؟ هل الأطراف المتورطة لها نوايا حميدة (benign intention) أو نوايا شريرة؟ (malign intention). وفي هذا الصدد يعتقد بيترفيلد أن صناع القرار يشعرون بالخوف الذي ينتاب الطرف الآخر ولا يمكن نزع الخوف في عقل الآخر(صانع القرار)، إذا كان الشخص الأول لا يقصد من فعله أي ضرر أو أذى، في المقابل لا يريد الشخص الثاني سوى ضمان أمنه. وبما أننا لا نعرف ما يدور في عقل الإنسان، فالشخص الثاني ليس له نفس النوايا الحميدة التي يملكها الأول. إن عدم الثقة لدى صناع القرار يؤدي إلى إثارة الخوف والشكوك ومن ثمة قد تقع الحرب، رغم أن كل طرف لا يريد هذا المخرج، ولا يريد أي طرف تغيير الوضع القائم ويندرج هذا الصنف ضمن مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية[9].

نموذج الدولة المستمالة للمأزق الأمني: يسمي جاك سنايدر (Jack Snyder) هذا النوع المأزق الأمني الامبريالي بينما يعتبره بول رو (Paul Roe) بالمأزق الأمني المنتظم، وهو تحد للمفهوم الأرثوذكسي للمأزق الأمني، لأن حسب نموذج سنايدر، يظهر المأزق الأمني نتيجة الشكوك المتبادلة بين أطراف النظام الدولي الفوضوي ولا تريد الأطراف تغيير الوضع القائم، عندما تبحث عن الأمن. وفي الحقيقة، يتطلب هذا النموذج وجود دولة تصحيحية أو ثورية لتغيير الوضع القائم . ويتطلب من الدولة المستهدفة التنازل عن بعض مصادر القوة الهامة (الإقليم، السيادة). إن الدولة الثورية تصبح خائفة من الوضع القائم ولتحقيق أهدافها التوسعية تبدأ في تطوير قدراتها العسكرية الهجومية بغرض الإخضاع والتخويف، وعندما تجد مقاومة تبدأ مرحلة سباق التسلح. ويعتقد كل طرف بأنه في وضعية أفضل ويمكن اللجوء إلى حرب وقائية[10].

وانطلاقا من هذه التفاعلات، يختبر المفكرون الواقعيون الحالات التي يحدث فيها المأزق الأمني ويحددون متغيرين أساسيين هما: أيهما يتمتع بالأفضلية الدفاع أم الهجوم ؟ بمعنى هل من السهل تدمير جيش الخصم والاستيلاء على إقليمه؟ أم من السهل الدفاع عن النفس؟. إذا كان الدفاع له الأفضلية، فالعدوان يصبح أمرا مستبعدا، ومن ثم يمكن التغلب على المأزق الأمني. وإذا أصبح الهجوم له الأفضلية، يصبح المأزق الأمني أكثر شيوعا، وتزداد احتمالات الحرب عندما يحقق الهجوم مزايا، مما يؤدي إلى سباق التسلح .

إن أحسن مخرج للمأزق الأمني الدفاعي والهجومي هو تلطيف المأزق.

أساليب تلطيف المأزق الأمني:

حسب روبرت جيرفيس، لا يمكن الإفلات من المأزق الأمني، ويؤكد أن المأزق الأمني لا يمكن القضاء عليه بل تحسينه،

والحلول المطروحة هي تلطيف المأزق الأمني. وفي بداية الثمانينات أدخل باري بوزان مفهوم الفوضى الناضجة، ويرى أنه يمكن التفكير في مرحلة تصبح فيها الفوضى ناضجة وقابلة للترويض وتصبح الظروف الدولية مواتية لتنظيم المجتمع الدولي[11].

وتطرح المدرسة البنائية مسألة ما يسمى بإجراءات بناء الثقة كوسيلة لتخفيف شكوك صناع القرار مما يؤدي إلى تلطيف المأزق طالما رجل الدولة يثق في النوايا الحميدة للآخرين، لأنهم ليسوا مصدر تهديد. ويعطي لنا الكسندر ويندت مثالا عن ميخائيل جورباتشيف وأفكاره الجديدة التي استطاعت تغيير صورة الاتحاد السوفيتي في الأوساط الغربية، بالرغم من عدم انتهاء الحرب الباردة. ويمكن من خلال إجراءات بناء الثقة خلق معايير التعاون بين الدول شرط عدم الإخلال بالمعايير والمصالح الجماعية[12].

ثانيا: المأزق الأمني الداخلي:

(Intrastate security dilemma) لقد طبق كل من باري بوزان (Barry Buzan) وبريان جوب (Brian Joob) المأزق الأمني على النزاعات الداخلية في حين نجد كلا من باري بوزان (Barry Posen) وستوارت كوفمان (Kauffman Stuart) حللا مقاربة المأزق الأمني على النزاعات العرقية التي اندلعت عند نهاية الحرب الباردة في الجمهورية الفيدرالية اليوغسلافية والاتحاد السوفيتي. ويعتبر بوزان (Posen) أول من استعمل مصطلح المأزق الأمني داخل الدولة عندما عالج النزاعات العرقية.

اندلعت النزاعات العرقية عند انهيار الأنظمة الشيوعية في كل من يوغسلافيا والاتحاد السوفيتي، وظهرت محاولة للتعامل ومعالجة تلك النزاعات وخاصة ظهور المأزق الأمني العرقي في داخل الدولة، وهو مشابه للفكر الواقعي على المستوى الدولي. وحسب بوزان يمكن تطبيق المأزق الأمني حينما تتوفر شروط خاصة، أي عندما تجد مجموعة من الأفراد نفسها مسئولة عن أمنها، ولتحقيق ذلك لا بد من توفر شرطين:

1- يجب أن تقطن المجموعتان العرقيتان أو أكثر في منطقة متجاورة مع بعضها البعض، أي متقاربتين.

2- يجب أن تكون السلطة الوطنية، الجهوية والدولية في وضعية منهارة وضعيفة ولا تستطيع السيطرة على المجموعة وعلى أمن أفراد المجموعة.

يتمثل المشكل في ظهور الفوضى الداخلية بسبب انهيار الدولة وتفكك الإمبراطوريات أين تجد المجموعة العرقية أرضية خصبة لظهور واندلاع النزاع.

ويرجع ظهور المأزق الأمني العرقي الداخلي إلى أربعة أسباب:

1- زيفت وحرفت الإمبراطورية المتعددة الأعراق الحقائق والوقائع لتقوية سلطتها.

2- لم ينس أعضاء المجموعة العرقية المختلفة سجل تاريخ العداوة.

3- بداية انهيار السلطة المركزية، إضافة إلى ذلك يتصارع السياسيون المحليون من أجل السلطة، ويبدؤون كتابة رواياتهم التاريخية في خطاباتهم السياسية[13].

وتحاول الأقلية العرقية الاستقلال عن النظام بسبب الخوف من ضياع هوياتها، مما يؤدي إلى تهديد وحدة الدولة المتعددة الأعراق .وحسب بوزان لا بد من توفر ثلاثة شروط لحدوث المأزق الأمني الداخلي:

1- نوايا سيئة بين المشاركين.

2- عدم اليقين فيما يتعلق بالنوايا التي يمكن أن تؤدي إلى سوء الإدراك والتهديد.

3- اتباع سياسة متناقضة تحدث غياب الأمن ومأساة للنزاع غير المرغوب[14].

تعتمد مقاربة المعضلة الأمنية في تحليلها وتطبيقها على النزاعات العرقية، خاصة انهيار الدولة مثل ما حدث في يوغسلافيا والاتحاد السوفيتي أين برزت المشكلات العرقية. لقد نتج عن انهيار الدول السابقة غياب السلطة وحدوث فوضى في المستوى الداخلي بسبب انهيار السلطة المركزية، وتحدث الفوضى ويغيب الأمن ما بين المجموعات العرقية، والنتيجة، كل مجموعة عرقية تعتمد على نفسها من أجل البقاء على قيد الحياة. هذا الوضع مشابه للوضعية السابقة (النظام الدولي في حالة فوضى). وتتمثل نظرية بوزان للمأزق الأمني الداخلي حينما تتوفر شروط مشابهة للمأزق الأمني على المستوى الدولي[15]. ويعني تطبيق حالة الفوضى التي تحدث في النظام الدولي على النظام الداخلي الذي يتميز بالفوضى وانعدام الأمن.

لا يمكن للمجموعة العرقية أن تعتمد على الدولة لحمايتها لأنها منهارة ومفككة على أسس عرقية، مما يجبر المجموعة العرقية على حماية أقاربها والدفاع عنهم، ويعتبر بمثابة تهديد حقيقي للمجموعات العرقية الأخرى، بسبب:

1- اتباع القوميين سياسة التجنيد والتعبئة والحشد، وهو دليل على النوايا الهجومية التي تعتبرها المجموعات الأخرى تهديدا لأمنها وسلامتها.

2- يمكن استعمال القدرات العسكرية الدفاعية لأغراض هجومية، لأن مزايا الهجوم أكبر من الدفاع في النزاع العرقي[16].

يترك انهيار الدولة فراغا وفجوة أمنية كبيرة يمكن استغلالها من طرف زعماء المجموعة العرقية لتجنيد أقاربهم وإنشاء وطن خاص على حساب الأقليات الأخرى، وخير دليل على ذلك هو محاولة الزعيم

الصربي إنشاء دولة صربيا على حساب المجموعات العرقية البوسنية والكرواتية.

وعند اندلاع الحرب في يوغسلافيا اعتمدت المجموعة العرقية على نفسها من أجل بقائها في محيط لا يمكن لها الاعتماد على الدولة لحمايتها، وتقوي الحرب الهوية العرقية وتسبب في نشر القومية وتزيد من الحقد، الكراهية، الخوف. والحرب تفقد ثقة الخصم مستقبل[17]. إن البوسني الذي عاش لعدة قرون مع جاره الكرواتي والصربي يصبح كل واحد منهما خائفا ولا يثق في الآخر، لأن الولاء العرقي هو أهم ميزة للمأزق الأمني. وكذلك الرجوع إلى الأساطير، الماضي، الذكريات التاريخية العدائية مثل الحروب السابقة بين المجموعات العرقية يتم استغلالها من طرف الزعماء القوميين وخاصة الصربية والكرواتية مما يزيد من الحقد والبغضاء والكراهية بين المجموعات العرقية، وهذا أدى إلى عدة نتائج أهمها:

1- نظرة الأطراف الأخرى إلى الهويات على أساس تهديد هجومي، إضافة إلى ذلك كان الجيش اليوغسلافي يتكون معظمه من الضباط الصربيين، الذين دربوا أفراد المجموعة العرقية الصربية ووزعوا عليهم الأسلحة في عدة مناطق من البلاد.

2- عدم التساوي في ميزان القوة بين الجمهوريات[18].

يمكن تفسير المجموعة العرقية التي تعزز أمنها على أساس إجراء عدائي يزيد من تصعيد حدة التوتر للمجموعات العرقية الأخرى. ونظرة المجموعة العرقية إلى السلطة قبل انهيار الأنظمة الشيوعية، كأهم مدافع عن مصالحها، وبعد انهيارها أصبحت المجموعة العرقية تتبع سياسة توسعية بغية حماية بعض الجيوب التي تقطنها أفراد نفس المجموعة العرقية، بذريعة الدفاع عنها قبل أن يقوم الخصم بتصفيتها، وأدى إلى الحرب الشاملة، وخير دليل على ذلك ما أبرزته تجربة ما بعد الحرب الباردة وخاصة في البوسنة.

وجهة نظر كوفمان: يفسر النزاعات العرقية بنزاعات بقيادة الجماهير والنخبة. يظهر النزاع بقيادة الجماهير نتيجة الخوف والعداوة ويترتب عنه المأزق الأمني وبداية اللأمن اللولبي. وفي دراسة النزاع لناجورني كاراباخ، سيطر خوف متبادل بين الأرمن والآذريين في سنة 1987- 1988، لأن الأقليات بدأت تشعر بأنها مهددة. إن العداوة التي أدت إلى تدهور العلاقات كانت متبادلة. وبدأت النخبة المتطرفة في الاستفزاز في سبيل تنشيط المأزق الأمني العرقي الذي بدوره يولد عنفا أكثر[19].

ولاحظ كوفمان في دراسته لصربيا في بداية التسعينات، أن المجموعتين العرقية الصربية والكرواتية عاشت في فترة سلام

مع بعضها البعض، وبسبب اشتعال فتيل الكراهية والخوف من طرف الزعيم الصربي ميلوسوفيتش وأفكاره المتعصبة اندلع العنف وظهر المأزق الأمني[20].

وتبين لنا من خلال تحليل كوفمان أن العنف بين الصرب والكروات سببه النوايا السيئة للنخبة التي استعملت الدعاية، التحريض والاتهامات. لقد بين كيف أن النخبة نشرت أخبارا مزيفة وخاطئة لشعوبها، لكي يتلاحموا معها وتصبح المجموعات الأخرى مهددة.

ومن جهة أخرى، يعتقد كوفمان أن المصطلح الذي استعمله للمأزق الأمني يختلف عن مفكري العلاقات الدولية، لأنه لا يمكن تطبيق مقاربة الواقعية الجديدة للمأزق الأمني على النزاع العرقي. إن الفوضى واحتمال التهديد الأمني ليسا كافيين لإنشاء المأزق الأمني بين المجموعات التي عاشت في أمن منذ عدة سنين. يتطلب المأزق الأمني العرقي خوفا متبادلا من الانقراض بين المجموعة، ولا يظهر الخوف إلا إذا هددت الجماهير المعادية لأمنها[21].

ورغم تحليله للنزاعات العرقية إلا أنه يرى من النادر أن نجد المجموعات العرقية المتنازعة داخل الدولة في حالة فوضى كاملة. يحدث عادة النزاع العرقي داخل المجتمع.

الأمن المجتمعي: تغيرت الدراسة الأمنية العسكرية بسبب نهاية الصراع بين المعسكر الشرقي والغربي، وتعتبر مدرسة كوبنهاجن وعلى رأسها باري بوزان من الأوائل الذين وسعوا المفهوم الأمني ليشمل خمسة مجالات وهي:

الأمن العسكري، السياسي، الاقتصادي، المحيطي والاجتماعي.

رغم توسع مفهوم الأمني، إلا أن بوزان يصنف الأمن العسكري في المقام الأول. ويعتبر رائدا لنظرية الأمن الاجتماعي . ويتعلق الأمن الاجتماعي بالجماعات أو المجموعات التي تتميز عن باقي سكان الدولة بسبب اللغة، الثقافة، الدين، وخاصة الهوية.ويظهر التهديد الأمني الاجتماعي حينما يشعر المجتمع أن هويته أصبحت في خطر، وتتراوح خطورة التهديد من القمع لحرية التعبير، تحريم استعمال اللغة، الأسماء، اللباس، غلق المدارس، أماكن العبادة، النفي وقتل أعضاء المجموعة[21].

ويتعلق الأمن المجتمعي بالدرجة الأولى على التهديد لهوية المجتمع (إذا فقد المجتمع هويته فلن يستطيع البقاء ويندثر). ويشترط للفئات الاجتماعية أن تكون كبيرة لكي تصبح كمرجع أمني عندما تشعر المجتمعات بخطورة هويتها.

إن المأزق الأمني الاجتماعي هو بين المجموعة التي تواجه تهديدا لهويتها ويصبح الرد من خلال:

1- تكوين ميليشيات وقوات دفاعية كوسيلة للحماية من الأخطار.

2- الدفاع عن هوياتها باستعمال الوسائل الغير العسكرية[22].

تعني المعضلة الأمنية المجتمعية أن أي إجراء يتخذه المجتمع لزيادة أمنه (تعزيز الهوية الخاصة) يؤدي إلى رد الفعل لدى المجتمع الثاني، وهنا نجد أنفسنا أمام نفس الإشكالية السابقة للمأزق الأمني، وهي صعوبة التمييز بين الاستعداد الدفاعي والهجومي في المجتمع. ويمكن للمجتمع أن يدافع عن هويته بواسطة زيادة التسلح الذي يستخدم لحماية الهوية مما يؤدي بالمجتمع الآخر إلى فقدان أمنه العسكري وينتج المأزق الأمني المجتمعي.

هناك عدة كتاب حللوا المأزق الأمني الاجتماعي للدول الهشة والضعيفة وخاصة بريان جوب (Brian Job) وجون جلان (John Glenn). إن الدول الضعيفة تتميز بالخصائص الآتية:

1- عدم قدرتها على تلبية الشروط الاقتصادية الأساسية لمواطنيها.

2- هوية ضعيفة ونقص في التناسق الاجتماعي.

3- ونتيجة للخصائص السابقة، يبرز التهديد الأمني الداخلي[23].

وطبق هذا النموذج على دول العالم الثالث حينما تصبح المجموعة تتصارع مع الدولة ولا تستطيع حمايتهم والنتيجة الاعتماد على النفس. وبعبارة أخرى، تحاول الدولة تحسين الوضع الأمني عن طريق قمع المجموعات التي تهدد شرعيتها، ويصبح الوضع أكثر تعقيدا من الناحية الأمنية بسبب اتخاذ إجراءات وتدابير تزيد من معارضة النظام[24].

وقام جون جلين (John Glenn) بدراسة لدول العالم الثالث الضعيفة، خاصة مشكل بناء الدولة الحديثة الذي يؤدي إلى تهديد الأمن المجتمعي. ويبرز ذلك من خلال مطالبة الأقليات التنازل عن كل أو جزء من هويتهم التي تختلف عن بقية السكان، أو عن طريق إجراءات تتخذها الدولة لطمس الهوية، وخاصة سياسة المنع والحرمان للمجموعة العرقية.

وقد تجبر الدولة الأقليات على الانضمام إلى هوية الأغلبية، والهدف من ذلك هو إنشاء هوية جديدة، أي دولة متجانسة عرقيا ولا يتحقق ذلك إلا على حساب هوية الأقليات. إن مشروع بناء الدولة بهذه الطريقة يمكن أن يحقق الأمن للنظام لكن يؤدي إلى عدم الأمن للأقليات داخل الدولة ويحدث المأزق الأمني[25].

ومن جهة أخرى يعتقد كوفمان أن هناك شروطا يجب توفرها لكي يزيد الخوف داخل المجموعة الاجتماعية وهي:

1- النظرة السلبية للمجموعة مثل التاريخ العدائي، متخلفة، قمعية...

2- تهديد رموز المجموعة مثل العلم والتماثل.

3- تهديد الوضع الديموغرافي.

4- تاريخ الهيمنة العرقية.26

خاتمة:

حاول الباحث من خلال هذا الدراسة أن يجيب على المحاور الأساسية للمأزق الأمني المتعدد الأبعاد. من خلال التحليل السابق يتبين لنا أن المأزق الأمني الداخلي مثل المأزق الأمني الدولي هو عبارة عن فعل ورد الفعل وغياب الأمن والفوضى سمة مشتركة وأساسية بينهما، في حين يعتقد كوفمان أنه من النادر حدوث فوضى في النزاعات الداخلية. إن الاعتماد على النفس خاصية تنطبق على دراسات المأزق الأمني الثلاثي الأبعاد نتيجة النوايا الشريرة للخصم. إن المأزق الأمني المجتمعي يتعلق بخوف المجموعة العرقية من فقدان هوياتها وثقافتها من الاندثار التي تسبب في ظهور المأزق المجتمعي وظهور النزاع بين المجموعة العرقية والدولة. إن المأزق الأمني المجتمعي قضية بين الأغلبية والأقلية التي تسعى وتصارع من أجل عدم الانصهار داخل المجتمع. إن الواقعيين الذين أهملوا العامل الداخلي (فصل السياسة الداخلية عن الدولية نموذج كرة البليار (billiard balls model) في تحليل النزاعات أعاد لها الاعتبار باري بوزان عندما عالج النزاعات العرقية عقب انهيار يوغسلافيا واندلاع الحروب العرقية.

الهوامش

(1)Alan Collins,State Induced Security Dilemma ;Maintaining the Tragedy,Journal of the Nordic International Studies Association,Vol 39(1)2004,p.27.

(2)Ibid,p .28.

(3)Ibid,p.28.

(4)عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوربا الحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع2005)، ص، 13 .

(5)Paul Roe, The Societal Security Dilemma,www.ciaonet.org/wps/ropo

(6)John M Cotter, Cultural Security Dilemma and Ethnic Conflict in Georgia, The Journal of Conflict Studies Vol21.spring 1999,p.

(7)Barry R Posen, The Security Dilemma and Ethnic Conflict, Survival 35 spring 1993, p28-.

(8)Paul Roe, op. cit, P29.

(9)John M Cotter, p.30.

(10)Robert Jervis, Cooperation under Security Dilemma, World Politics, Vol N°30 2 January, 1978. p147.

(11)Robert Jervis,Security Regimes, International Organisation(36) 2,1982, p.378.

(12)Andre Buffoy,Ameliorating the Security Dilemma,Structural and Perceptual Approaches to Strategic Reform (Canbera 1996) p.45.

(13)Barry posen,The Security Dilemma and Ethnic Conflict,In Ethnic Conflict and International Security,Edited by M.E.Brown,(Princeton.N.JM Princeton University Press),p.107.

Ibid P.107.

(14)Allan Collins,op.cit.p.34

(15)Paul Roe,The Intrastate Security Dilemma,Journal of Peace Research Vol 36 N°2,1999,p.185.

(16)Chaim Kauffman,Possible and Impossible Solutions to Ethnic Civil Wars,International Security Vol 2 N°4,Spring 1996)p.147.

(17)Paul B.Downes,The Holy Land Divided ,Defending Partition as a Solution to Ethnic Wars,Security Studies,Vol 10 N° 4 Summer 2001)p.62.

(18)Barry Posen,The Security Dilemma and Ethnic Conflict in Essential Reading in World Politics,Edited by Karen Mingst and Jack Snyder .(Norton and Company2001)p.387.

(19)Stuart J.Kauffman,Spiralling to Ethnic War,International Security 21/2 fall 1996p.109

19Ibid,162.

(20)ibid,p.113.

(21)Paul Roe,Ethnic Violence Societal Security Dilemma(London :Routledge 2005)p.48.

(22)Ibid,p.58 .

(23)Ibid,p.66.

(24)Ibid,p.67.

(25)Ibid,p.68.

(26)S.G. Kauffman, Spiralling to Ethnic War Elites, Masses and Moscow in Moldavia's Civil War,International Security, Vo.21, N°2 Fall, p.113.